S/PV.9603

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9603**

الإثنين، 15 نيسان/أبريل 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة غات	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيدة باوليني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-10130 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالي أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة وميض شاكر، مؤسسة ورئيسة مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): أود بداية أن أتمنى لليمنيين، وكذلك للمسلمين في جميع أنحاء العالم، عيدا مباركا.

غني عن القول إننا نجتمع في لحظة بالغة الخطورة في الشرق الأوسط. إن الحاجة ماسة إلى خفض التصعيد في المنطقة الأوسع نطاقا. وأشاطر الأمين العام قلقه إزاء الخطر الحقيقي جدا للتصعيد على نطاق المنطقة وحثه جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. إن بذل جهود متواصلة ودائمة بهدف تعزيز العلاقات السلمية والمستقرة أمر ضروري لرفاه الشعوب في الشرق الأوسط. وذلك واضح منذ فترة طويلة في حالة اليمن وهو مطلب مشروع يستحقه الشعب اليمني.

كما أننا نجتمع في الوقت الذي انتهى فيه شهر رمضان المبارك للتو. وفي السنوات السابقة، أتاح شهر رمضان فرصة للأطراف اليمنية للتغلب على الخلافات وتعزيز الأمل وبناء الثقة. فقبل عامين، اتفقت الأطراف على هدنة على مستوى البلد لقيت ترحيبا كبيرا ووفرت منذ ذلك الحين هدوءا نسبيا على الخطوط الأمامية في اليمن. وفي العام الماضي، أُفرج عن أكثر من 900 محتجز، مما سمح لهم بقضاء العيد بين عائلاتهم وأحبائهم.

ومما يؤسف له أن هذا العام لم يشهد مثل هذه المشاهد الاحتفالية. فلا يزال المحتجزون الذين كنا نأمل في الإفراج عنهم في الوقت المناسب لقضاء العيد مع أحبائهم رهن الاحتجاز. ولا تزال الطرق التي كنا نأمل أن نراها مفتوحة مغلقة. كما شهدنا مقتل وإصابة 16 مدنيا مأساويا، من بينهم نساء وأطفال، عندما هدم أفراد من أنصار الله منزلا في محافظة البيضاء.

ومما يقلقني أنه بدلا من تضييق الخلافات وتعزيز الثقة، هناك تباين متزايد واضح بين الطرفين. وعلى الجبهة الاقتصادية، ينخرط الطرفان في إجراءات انفرادية تهدد بزيادة تشعب النظام الاقتصادي. ويمثل تلف أوراق العملة المتداولة في المناطق التي يسيطر عليها أنصار الله مشكلة اقتصادية حقيقية للشعب اليمني، لكن مما يزيد من تعقيد التوصل إلى حل يزداد أن سلطة البنك المركزي اليمني محل نزاع. وتتطلب التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني، بدلا من ذلك، استجابة استراتيجية ومنسقة تتماشى مع جهود إيجاد تسوية طويلة الأمد للنزاع.

بينما لا يزال الوضع العسكري في جميع أنحاء البلد تحت السيطرة، مقارنة بالوضع قبل نيسان/أبريل 2022، شهدنا مؤخرا تصعيدا للأعمال العدائية على عدة جبهات، لا سيما في الضالع ولحج. كما أُبلغ عن تحركات للقوات وقتال متقطع وتبادل لإطلاق النار في محافظات الحديدة ومأرب وصعدة وشبوة وتعز.

إن ما يحتاجه اليمنيون في نهاية المطاف هو وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد وتحسين الظروف المعيشية واستئناف عملية سياسية شاملة للجميع تتيح المشاركة المجدية لطائفة واسعة من الأصوات، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني والفئات المهمشة. ويركز نهج الوساطة الذي أتبعه على تحقيق ذلك بالضبط.

وفي كانون الأول/ديسمبر، اتخذ الطرفان خطوة هامة بأن أعربا لي عن استعدادهما لتنفيذ مجموعة من الالتزامات من خلال خريطة طريق للأمم المتحدة. وللأسف، توقف الزخم نحو التوصل إلى اتفاق بسبب الأحداث الإقليمية التي عقّدت إلى حد كبير مهمة الوساطة.

واستمر التصعيد في البحر الأحمر وخليج عدن، الذي دخل شهره السادس، مع استهداف أنصار الله للسفن التجارية والعسكرية وشن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لهجمات على أهداف عسكرية في الحديدة وحجة وصنعاء وتعز. وفي غياب وقف لإطلاق النار في غزة ووقف كامل للهجمات في البحر الأحمر وخليج عدن، فإن خطر ازدياد التصعيد لا يزال قائما.

وتؤكد التطورات الأخيرة المتعلقة بإيران وإسرائيل الطابع الملح لهذه المسألة. وبدعم من المجتمع الدولي، يجب على المنطقة أن تبحث عن سبل للتعايش، تقوم على أساس بناء الثقة التدريجي والأمن المتبادل والابتعاد عن عقلية المحصلة الصفرية المتمثلة في تحقيق النصر على حساب الآخرين.

وبينما أصبحت النزاعات في اليمن والمنطقة الأوسع متشابكة بشكل لا يمكن إنكاره، أعتقد اعتقادا راسخا أننا مدينون لليمنيين بضمان ألا يكون حل النزاع في اليمن رهنا بحل القضايا الأخرى. ولا يمكننا المخاطرة بأن ينتهي الأمر بفرص إحلال السلام في اليمن أن تصبح أضرارا جانبية. لقد طالت كثيرا معاناة الشعب اليمني، بما في ذلك 17 مليون شخص لا يزالون يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء. وللسلام في اليمن قيمة جوهرية، وأنا مقتنع بأن تمكن اليمن من العيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه سيكون له تأثير إيجابي على الديناميات الإقليمية.

وقد ينطوي وضع العملية السياسية اليمنية على الرف والاستمرار في مسار التصعيد هذا على عواقب كارثية، ليس لليمن فحسب، ولكن للمنطقة عموما. ويمكن أن يساعد التواصل مع الطرفين بشأن خريطة الطريق وعناصرها في إتاحة المجال للحوار. ولذلك، ما زلت على اتصال وثيق بجميع الأطراف لبناء الثقة وإيجاد الحلول. وسيواصل مكتبي تشجيع الطرفين ومساعدتهما على فتح الطرق وحل الخلافات الاقتصادية الصعبة وإحراز تقدم بشأن خريطة الطريق والإعداد لتنفيذها. وسنواصل أيضا عملنا في سبيل إطلاق سراح المحتجزين.

وفي غضون ذلك، أدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير تصعيدية من جانب واحد والدخول في حوار بحسن نية، تحت رعاية الأمم المتحدة، من أجل إيجاد حلول مشتركة من خلال التعاون وتحويل النزاعات إلى فرص للسير على الطريق نحو الرخاء المشترك.

في زياراتي الأخيرة إلى واشنطن والرياض ومسقط وموسكو، شددت على ضرورة خفض التصعيد في البحر الأحمر ومواصلة التركيز على الأهداف طويلة الأجل لليمن – أي عملية سياسية بين اليمنيين تؤدي إلى سلام مستدام وعادل وتعالج المعاناة الإنسانية وتسمح بإعادة الإعمار والازدهار الاقتصادي. وقد سرني أن أسمع أن محاوريّ عموما ما زالوا متحدين في دعمهم لتلك الأهداف. وسأعتمد على ذلك الدعم ودعم المجلس خلال الشهور المقبلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ووسورنو.

السيدة ووسورنو (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على ما قدمه من معلومات مستكملة وعلى جهوده المستمرة والدؤوبة لمساعدة شعب اليمن في التوصل إلى سلام دائم.

يصادف هذا الشهر مرور عامين على إعلان الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتي خففت من حدة الوضع الإنساني، حتى بعد فترة طويلة من انقضائها. وأسفرت عن انخفاض أعداد الضحايا المدنيين وعن تخفيف القيود التجارية وتعزيز الواردات من المواد الأساسية، كما زادت من الوصلات البرية والجوية ومكنت بعض النازحين من العودة إلى ديارهم.

ولا تزال الأزمة في البحر الأحمر وبالقرب منه تهدد التقدم والاستقرار. وفي الوقت الراهن، نحن ممتنون لأننا لم نشهد حتى الآن تداعيات كبيرة على الحالة الإنسانية.

وكما هو معروف، فإن الأسباب الرئيسية للاحتياجات الواسعة النطاق في اليمن – لا سيما تدهور الاقتصاد والخدمات العامة التي تعمل بالكاد، والنزوح الذي طال أمده بسبب النزاع – لم تُعالَج بعد. وتستمر الخدمات والمؤسسات العامة في التدهور، ولا تزال المؤشرات الاقتصادية مثيرة للقلق.

إن عودة ظهور الكوليرا من جديد وتزايد مستويات سوء التغذية الحاد مؤشران واضحان على ضعف قدرة الخدمات الاجتماعية. ويعاني طفل واحد تقريبا من بين كل طفلين دون سن الخامسة من التقزم – أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي – 49 في المائة مقارنة بنسبة 21,3 في المائة.

ولا يزال الأشخاص الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء والفتيات والفئات المهمشة، مثل فئة "المهمشين" والنازحين داخلياً والمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين والأشخاص ذوي الإعاقة، يعتمدون على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة.

وكما أطلعنا المجلس كثيرا، يواصل العاملون في المجال الإنساني العمل في بيئة صعبة للغاية. وفي الفترة من كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إلى شباط/فبراير من هذا العام، أبلغت وكالات الإغاثة عن 137 حالة من حالات عرقلة الوصول. وكانت معظم هذه الحالات عبارة عن تدخلات في البرامج الإنسانية وفرض قيود على الحركة في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية، لا سيما بالنسبة لعاملات الإغاثة اليمنيات. ورأيت آثار تلك القيود بشكل مباشر عندما زرت اليمن في آذار/مارس. فقد مُنعت تنقلات زميلاتنا اليمنيات بين المحافظات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في ظل غياب ولي أمر ذكر، مما حد من قدرتنا على التواصل مع النساء والفتيات. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، لا يزال انعدام الأمن وتجزؤ المتطلبات الإدارية، بما في ذلك الموافقة على الاتفاقات الفرعية، يؤخران استجابتنا.

أخيرا، ما زلنا نعاني من عجز مقلق في تمويل النداء الإنساني لعام 2024. وعلى الرغم من العمل المكثف الذي تقوم به دوائر العمل الإنساني لتحديد أولويات الاستجابة وخفض النداء من 4,3 بليون دولار في عام 2023 إلى 2,7 بليون دولار في عام 2024، لم يُمول النداء إلا بنسبة 10 في المائة مع دخولنا الربع الثاني من العام.

وكما أطلعنا المجلس سابقًا، فإن دوائر العمل الإنساني في اليمن تعمل على تحويل استجابتها للتكيف مع الواقع المتغير في اليمن. ويحدث هذا التحول بطرق مختلفة. واسمحوا لي أن أوجز بعضا منها.

إننا نشجع الاستجابات ذات الطابع المحلي وإيجاد حلول أكثر استدامة للشعب اليمني، بالتعاون الوثيق مع شركائنا في التنمية والمجتمعات المحلية المتضررة. ونحن بصدد استعراض طريقة عملنا في اليمن لضمان أن نظل على مستوى الغرض المنشود وقادرين على مواجهة التحديات الناشئة. ونعكف على زيادة تحسين الاستهداف من أجل توجيه المساعدة بشكل أفضل إلى المحتاجين. والجهود المستمرة لإعادة الاستهداف التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي، والتي سأناقشها بمزيد من التفصيل بعد قليل، هي بالفعل خطوة أولى حاسمة. ونضاعف جهودنا لضمان اتباع نهج مدروس وقائم على المبادئ إزاء العمل الإنساني وتوسيع حيز العمليات، فضلا عن الدعوة بنشاط ضد تسييس عملنا. ونسعى إلى التواصل بشكل أكثر تنظيماً مع جميع الأطراف ونبحث عن حلول بنيوية للتحديات المستمرة.

أود أن أقدم المزيد من التفاصيل عن مسألتين محددتين هما الأكثر إلحاحاً بالنسبة لدوائر العمل الإنساني اليوم. إحداهما هي الكوليرا، والأخرى هي انعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

فمنذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، نشهد عودة ظهور الكوليرا بصورة مقلقة في جميع أنحاء البلد. وكان آخر تفش للمرض في عام 2019. وأدت الاستجابة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، بقيادة الحكومة وبدعم من دوائر العمل الإنساني، إلى إبطاء انتشار المرض وضمان توفر العلاج للأشخاص المتضررين. وقد تعزز هذا العمل من خلال تخصيص أموال لصندوق المساعدة الإنسانية لليمن في تشرين الثاني/نوفمبر وتلقي دعم سخي من المانحين للاستجابة لتفشي المرض. ولكن منذ شهر آذار/مارس، شهدنا انتشاراً سريعًا

لتفشي المرض في المناطق التي تسيطر عليها سلطات الأمر الواقع الحوثية. وحتى 7 نيسان/أبريل، أبلغ عن أكثر من 000 11 حالة مشتبه بها في تلك المناطق و 75 حالة وفاة مرتبطة بها مقارنة بنحو 200 3 حالة مشتبه بها في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة منذ تشرين الأول/أكتوبر أيضا.

وكما يتبين من النجاح في الحد من تفشي المرض في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فإن الاستجابة السريعة أمر بالغ الأهمية. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني بشكل وثيق مع السلطات المعنية لتوسيع نطاق الاستجابة. ومع ذلك، فإن المخزونات لحالات الطوارئ من الإمدادات الأساسية قد استُنفدت تقريبا. وثمة حاجة إلى تعزيز منظومات دعم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل عاجل. ونناشد المجتمع الدولي أن يساعدنا على سد تلك الثغرات الملحة، بما في ذلك بتوفير التمويل الحاسم والإمدادات الضرورية.

لقد أعربنا مراراً وتكراراً عن قلقنا الشديد إزاء انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في اليمن هذا العام. وشهدت احتفالات رمضان والعيد بعض الانفراجات الصغيرة والمؤقتة، ولكنها جديرة بالترحيب، بفضل فريضة الزكاة الإسلامية؛ والتحويلات المالية والآليات التي يقودها المجتمع المحلي التي توفر للمزيد من الناس إمكانية الحصول على المواد الأساسية وتمكنهم من شراء المواد الغذائية من الأسواق. ومع ذلك، نتوقع أن يزداد الأمن الغذائي والتغذوي سوءًا مع بدء موسم الجدب في الأسابيع المقبلة. وتتواصل جهودنا على قدم وساق لمعالجة الحالة. وينفذ برنامج الأغذية العالمي الآن عملية تجريبية لإعادة الاستهداف في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ونتوقع أن نرى نتائج إيجابية بحلول نهاية الشهر.

وإلى أن يبدأ تدفق المساعدات الغذائية، يبذل الفريق القطري للعمل الإنساني وشركاؤه كل ما في وسعهم للتخفيف من الآثار الأشد وطأة للتوقف المؤقت في التوزيع العام للغذاء ولحماية الفئات الأكثر ضعفاً. ومن المقرر توسيع نطاق التدخلات التغذوية في 34 مديرية تم تقييمها على أنها الأكثر تضرراً. وبدعم من مخصصات قدرها 6 ملايين دولار من صندوق المساعدة الإنسانية لليمن، ستوزع المنظمات غير الحكومية إمدادات التغذية المخزنة مسبقا في تلك المديريات. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات هائلة وتحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها إلى المزيد لدرء خطر الجوع.

يحتاج اليمن اليوم إلى ثلاثة أشياء.

أولاً، يجب أن نضع نصب أعيننا مدى سهولة فقدان التقدم المحرز منذ الهدنة ومقدار ما يتعين القيام به في بيئة عمل معقدة. وأحث مجلس الأمن على مضاعفة جهوده لضمان السلام والاستقرار الدائمين في اليمن.

ثانيا، مع ارتفاع معدلات نقص الغذاء وسوء التغذية وتفاقم تفشي الكوليرا بسرعة، يجب أن نكون قادرين على التصرف بسرعة لتقليل المعاناة ومنع حدوث المزيد من التدهور في الأوضاع. والدعم النشط والموحد من جانب أعضاء المجلس أمر بالغ الأهمية لتهيئة بيئة مواتية لمساعدتنا على الاضطلاع بهذا العمل.

وأخيرا، أحث أعضاء المجلس على بذل ما في وسعهم لتوفير التمويل الذي تشتد الحاجة إليه لمساعدة البرنامج في اليمن كي يكفل رفاه ملايين اليمنيين ولدعم الخطوات التي تتخذها دوائر العمل الإنساني لتحسين فعالية استجابتها.

ختاماً، اسمحوا لي أيضاً أن أتقدم بأطيب التهاني بـ "عيد مبارك" لجميع من يحتفلون به في اليمن وفي جميع أنحاء العالم اليوم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ووسورنو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة شاكر.

السيدة شاكر: أنا وميض شاكر، رئيسة مؤسسة إطار للتنمية الاجتماعية، وهي منظمة غير حكومية يمنية تعمل على تطوير قطاع المجتمع المدني من أجل تمكين النساء والشباب وبناء السلام وتحقيق المساواة الاجتماعية.

أقف أمامكم اليوم بقلب مثقل، ساعية لجذب اهتمامكم إلى الأزمة في اليمن، التي طال أمدها بسبب الحرب، وسببت دماراً كبيراً لكثير من اليمنيين، وخاصة النساء والطفلات والأطفال. أود أن أحدثكم اليوم عن ثلاث نقاط رئيسية: أولاً، آثار الأزمة الإنسانية والاقتصادية على حياة النساء والأطفال؛ وثانياً، آثار التغير المناخي على حياة النساء والطفلات والأطفال كذلك؛ وثالثاً، دور المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء، وأهمية مشاركتها الفاعلة في عملية السلام والعملية السياسية.

تسبب النزاع في اليمن في أزمة إنسانية مدمرة، تاركاً 17 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بينما يقف 6 ملايين منهم على حافة المجاعة. وتتحمل النساء والأطفال وطأة هذه الأزمة، إذ يشكلون 80 في المائة من المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، انخفضت قيمة العملة، مما تسبب في زيادة أسعار المواد الغذائية بأكثر من 300 في المائة، و 400 في المائة للقمح وحده. اليوم، لا تستطيع أكثر من نصف الأسر في اليمن توفير الضروريات اليومية. ويزداد وضعهم سوءاً بانقطاع التيار الكهربائي وشح المياه وتأخر دفع الأجور.

ويؤدي الانهيار الاقتصادي إلى إرهاق النساء اليمنيات بشكل مضاعف. فارتفاع أسعار المواد الغذائية وتضاؤل الموارد يجبران النساء على تخطي الوجبات الغذائية أو بيع ممتلكاتهن. ويهدد سوء التغذية أكثر من 1,5 مليون امرأة حامل ومرضعة. كما أن توقف محادثات السلام واستمرار القتال يزيدان من تعقيد الوضع. وهناك استبعاد النساء من عملية صنع القرار. وعلى الرغم من تحملهن وطأة النزاع، فليس لهن رأي بعد في إنهائه.

فتخطي الوجبات، والتسرب الأطفال من المدرسة، والزواج المبكر، وعمالة الأطفال، والتسول كلها أمثلة بسيطة أو قليلة على استراتيجيات التكيف الخطيرة التي يلجأ إليها اليمنيون للبقاء على قيد الحياة. واضطرت ملايين الفتيات إلى ترك الدراسة للعمل من أجل توفير الغذاء لعائلاتهن. ومن بين 10,7 ملايين طفل في سن الدراسة في اليمن، يوجد 4,5 ملايين طفل خارج المدرسة، 70 في المائة منهم فتيات. أما الأطفال النازحون، فمعرضون للتسرب من الدراسة بمقدار الضعف مقارنة بأقرانهم. ويؤدى تسرب الفتيات من التعليم إلى ارتفاع معدلات الزواج المبكر والقسري، خاصة بين الفتيات النازحات، إذ تتزوج اليوم فتاة من كل خمس فتيات نازحات في سن تتراوح بين 10 سنوات و 19 سنة، وهو معدل أكبر بكثير من المعدل المعتاد في المجتمع المضيف.

وتوفير التمويل العاجل أمر ملح لمنع وقوع كارثة إنسانية وخيمة في اليمن. وعلى المانحين دعم المجتمع المدني المحلي، لا سيما المنظمات النسائية، بتمويل طويل الأجل. وذلك لتعزيز قدرة القادة المحليين على الوصول إلى الفئات الأكثر ضعفا.

ويضيف تغير المناخ طبقة أخرى من الدمار إلى الكارثة الإنسانية. وتبرز آثار تغير المناخ على اليمن في انعدام الأمن الغذائي وشح المياه والنزوح. ويهدد هطول الأمطار غير المنتظمة وارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات المياه الجوفية الأمن الغذائي لملايين الأشخاص الذين يعتمدون على الزراعة في معيشتهم. ويوشك ثلث المياه الجوفية والسطحية في اليمن على النضوب، حيث يصل عمق آبار المياه إلى أكثر من 700 متر. ويؤثر هذا بشكل مضاعف على النساء والفتيات، اللواتي يلعبن دورا رئيسيا في إنتاج الغذاء وجمع المياه لاحتياجات المنزل. ناهيك عن أن النساء يملكن أقل من 1 في المائة من الأراضي الزراعية وبالتالي المياه، فهذا يعيق قدرتهن على التكيف مع تغير المناخ والوصول إلى الموارد. وفي عام 2023، تأثر بتغير المناخ أكثر من 300 000 شخص في اليمن، معظمهم من النازحين الذين فروا من مناطق النزاع ثم فقدوا مأواهم ودخلهم وسبل عيشهم.

وهذا هو ما يفعله تغير المناخ في اليمن، في ظل الأزمة الحالية. فهو يؤدي إلى تفاقم النزوح ويجبر الملايين على ترك منازلهم بحثا عن الماء والغذاء والأمان. وهناك 4,5 ملايين يمني نازح بسبب الكوارث الطبيعية. إلا أن النساء والفتيات هن الأكثر تأثراً بتغير المناخ ومن العنف والأمراض.

في مؤسسة إطار، عملنا مؤخراً مع 460 امرأة نازحة، وعلمنا منهن أن فيضان مياه الصرف الصحي والمستنقعات والأمطار الغزيرة والفيضانات والتلوث الصناعي، وخاصة من قبل شركات النفط، هي أكثر القضايا شيوعا في مناطقهن. وتضطر المجتمعات المحلية، لا سيما النساء، إلى اعتماد آليات تكيف سلبية للبقاء على قيد الحياة، مثل تقليل الإنفاق على الاحتياجات الصحية، والنزوح إلى أماكن أكثر أماناً، واللجوء إلى الاقتراض. وقالت هؤلاء النسوة إن جل ما يتطلعن إليه هو ثلاثة أمور هي المأوى والخدمات المستدامة والسلام الدائم.

وعلى الرغم من الآثار المدمرة لتغير المناخ، لا تعتبره السلطات أولوية. ويتطلب التخفيف من آثار تغير المناخ برامج تنمية طويلة الأجل وتمويلا وفيراً وخبرات متخصصة، وكلها غائبة تقريباً ويستحيل تحقيقها في ظل النزاع والهشاشة السياسية القائمة في اليمن. وعلى الرغم من أن الخطط الوطنية للتكيف المناخي تعترف بالحاجة إلى مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، إلا أنها تفتقر إلى آليات تنفيذ مراعية للمنظور الجنساني واحتياجات الشباب. ومن الضروري أن تعكس السياسات والمشاريع الرامية إلى التصدي لتغير المناخ احتياجات النساء والفتيات وخبراتهن وتطلعاتهن في هذا المجال.

تؤدي النساء دورا حاسماً في بناء السلام والتماسك الاجتماعي. إلا أنه ليس لهن صوت في عملية صنع القرار. ولدى الأطراف المتفاوضة سجل محبط فيما يتعلق بإشراك النساء. ومن المثير للقلق أن تمثيل النساء يتراجع على جميع المستويات، ولا تزال مشاركتهن في عملية السلام ضئيلة. فتمثيل النساء منخفض أو منعدم في الكيانات السياسية للحكومة والأحزاب السياسية، وكلك في عملية فض النزاع على المستويين الإقليمي والدولي. وإضافة إلى ذلك، فإن قيادة المرأة داخل منظمات المجتمع المدني منخفضة أيضا، وتواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل وتنمية القدرات.

إن المجتمع اليمني، وخاصة المنظمات النسائية، هو العمود الفقري للجهود الإنسانية والتنموية والسلام. إذ تقدم هذه المنظمات المساعدة الإنسانية الأساسية، وتدعو إلى تحقيق سلام عادل وشامل، وتمكن النساء والشباب. ومع ذلك، فإن مجال عملها يتقلص يوما بعد يوم، حيث يؤدي استمرار النزاع والقيود المفروضة على الحركة والانخفاض الحاد في التمويل إلى تقويض مساهماتها. إن إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين وقيادة المرأة على الصعيد المحلي في الجهود الإنسانية والإنمائية وبناء السلام أمر ضروري.

إن اليمنيين رجالا ونساء في أمس حاجة اليوم إلى سلام دائم يحمي حقوق الإنسان. إن تجديد الجهود الرامية إلى بناء السلام واعتبار دور المجتمع المدني والمنظمات النسائية في مقدمة صفوف بناة السلام أمر مهم للغاية. وبه يمهد الطريق نحو مستقبل آمن لجميع اليمنيين.

وعليه، أحث مجلس الأمن على ما يلي:

دعوة جميع الأطراف إلى احترام وحماية حقوق الإنسان لجميع اليمنيين رجالا ونساء، وفقا للقانون الدولي.

ومساءلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن حقوق المرأة وأطر المرأة والشباب والسلام والأمن مع توفير بيئة تمكن المجتمع المدني من المشاركة في صنع القرار بشأن السلام والأمن على جميع المستويات وضمان المشاركة الفعالة لجميع اليمنيين.

حث الجهات المانحة على تمويل خطة الاستجابة الإنسانية بشكل عاجل وكامل في اليمن، مع توفير تمويل مباشر ومرن ومتعدد السنوات للمنظمات النسائية.

حث جميع الأطراف على اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأزمة الاقتصادية المستمرة والتخفيف من حدة الفقر والحفاظ على كرامة الشعب اليمني.

حث الأطراف في اليمن على رفع جميع القيود المفروضة على حركة النساء اليمنيات والعاملات في المجال الإنساني وفي بناء السلام. ويشمل هذا تسهيل عمل المنظمات المحلية والدولية.

حث جميع أطراف النزاع في اليمن على معالجة أزمة المناخ بشكل ملموس من خلال تعزيز الحكم الرشيد وبناء القدرات المؤسسية وتمكين مشاركة المجتمع المدني.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة شاكر على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للمبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. كما أعرب عن امتناني للسيدة شاكر لتسليط الضوء على الروابط بين المناخ والسلام والأمن، فضلا عن الحالة الإنسانية القاسية في اليمن. كما قالت وكما سمعنا، يواجه اليمن تحديات بيئية قاسية علاوة على النزاع المستمر، وبالتالي فإن معالجة هذه التحديات الآن في سياق أي مناقشة بشأن السلام ستكون حاسمة الأهمية لتحقيق استدامة اليمن في المستقبل.

كما نشاطر السيدة ووسورنو والسيدة شاكر شواغلهما بشأن الحالة الإنسانية في اليمن، ولا سيما القيود المفروضة على الوصول والتي تمنع عاملات الإغاثة من إيصال المساعدة الحيوية. ونجدد دعوتنا جميع الأطراف إلى تيسير وصول العاملين في المجال الإنساني دون عوائق ونرحب باقتراحات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بشأن اتخاذ تدابير معدلة، كما أوضحت السيدة ووسورنو من فورها. وقد قدمت المملكة المتحدة مساعدات إنسانية تبلغ أكثر من 1.2 بليون دولار منذ بدء الأزمة. وقدمنا 110 ملايين دولار في العام الماضي، ونتوقع زيادة مساهمتنا هذا العام. كما نواصل تقديم دعمنا الكامل للجهود الجارية التي يبذلها السيد غروندبرغ لإحراز تقدم في خريطة طريق نحو إجراء حوار يمني – يمني بقيادة الأمم المتحدة. وكما سبق وقلنا، فإن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للجميع هو السبيل الوحيد لإحلال سلام مستدام وتحقيق استقرار طويل الأمد في اليمن ومعالجة الأزمة الإنسانية المتفاقمة.

إننا ندين إدانة قاطعة الضربات الإيرانية على إسرائيل خلال عطلة نهاية الأسبوع، والتي لم تحقق شيئا لتعزيز فرص إحلال السلام في غزة. ولطالما كان موقف المملكة المتحدة واضحا بشأن دور إيران غير المقبول في زعزعة استقرار المنطقة، بما في ذلك من خلال دعمها الحوثيين في اليمن. ونفهم أن الحوثيين قد ساهموا في ذلك الهجوم الأخير. وما برحت أفعالهم المتهورة تهدد بتقويض جهود إحلال السلام للشعب اليمني على نحو خطير. وما زال الحوثيون يخاطرون بمواصلة التصعيد من خلال اعتداءاتهم المستمرة على السفن في البحر الأحمر. وكان مجلس الأمن واضحا عندما اتخذ القرار 2722 (2024) في 10 كانون الثاني/يناير بأنه يدين هجمات الحوثيين التي تهدد أرواح أبرياء وتعرض عمليات إيصال المساعدات إلى اليمن والمنطقة للخطر. كما نؤكد من جديد إدانتنا لاعتداء الحوثيين على منزل في رداع الشهر الماضي والذي تسبب في خسائر مأساوية في الأرواح وإصابات، ونعرب عن خالص تعازينا لأسر القتلى ومواساتنا لأهالي الجرحى. وإضافة إلى ذلك، فإن قرار إصدار عملة مزيفة في اليمن يهدد بزعزعة استقرار القطاع المصرفي وتعميق الانقسامات في اقتصاد اليمن الهش أصلا.

أخيرا، ندعو الحوثيين إلى إعطاء الأولوية لمصالح الشعب اليمني والمشاركة في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى معالجة تجزؤ الاقتصاد والتوقف عن الاستفزازات من أجل الحفاظ على حيز لبدء عملية سلام بين اليمنيين. باختصار، ندعوهم إلى وقف اعتداءاتهم والعودة إلى محادثات السلام.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي، سيراليون، إضافة إلى غيانا (مجموعة 3+1).

نتقدم بالشكر إلى المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما. كما نشكر السيدة وميض شاكر على المعلومات التي قدمتها.

تؤكد مجموعة 3+1 من جديد دعمها لاستئناف عملية سلام يقودها اليمنيون ويملكون زمامها على أساس المرجعيات المتفق عليها لتسوية سياسية. ولذلك، فإن تحقيق وقف شامل لإطلاق النار على الصعيد الوطني أمر حتمي للنهوض بعملية السلام. ولا بد من السعي إلى تنفيذ تلك الأولوية. وفي ذلك السياق، يمكن للمبادرات المستدامة وتبادل الأسرى، على سبيل المثال، إعادة إحياء الجهود الرامية إلى بناء الثقة ودفع الطرفين للوفاء بالتزامهما بعملية السلام.

ونرى أن رؤية المبعوث الخاص لنهج قائم على التشاور مع المستفيدين من خلال حشد الدعم الذي تمس الحاجة إليه من أصحاب المصلحة المعنيين ستكون محورا أساسيا في جهود الوساطة. ودور المملكة العربية السعودية وعمان في تيسير العملية والمشاركة النشطة للأطراف والمجتمع المدني والجماعات النسائية والشبابية أمران حاسمان لتحقيق هذا الطموح. وندعو الطرفين إلى ضمان ألا تصرف الحالة المتصاعدة في البحر الأحمر الانتباه عن التنفيذ الفعال لعملية السلام. ونحث الحوثيين على استئناف تفاعلهم والمشاركة البناءة في الجهود الجارية التي يقودها المبعوث الخاص والمبادرات الإقليمية والدولية الأخرى لتنفيذ عملية السلام بنجاح. إن المكاسب الملموسة التي حققتها الحكومة والحوثيون، مثل فتح الطرق في محافظة تعز، عوامل أساسية لتعزيز التعاون في المستقبل. كما ندعو الحوثيين إلى الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات قد يكون لها تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي في اليمن وتقديم ضمانات تتيح للتجار حرية استيراد السلع عبر جميع الموانئ اليمنية. ومن شأن تيسير حرية نقل البضائع أن يخفف بشكل كبير من حدة الأزمة الإنسانية وأن يسمح للحكومة بالوفاء على نحو سليم بواجباتها لصالح الشعب اليمني بأكمله، بما في ذلك من خلال دفع الرواتب.

يواجه اليمن حالة إنسانية مروعة في خضم تزايد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، انخفضت أعداد الأشخاص الذين يتلقون المعونة وحجم حصص الإعاشة، ولكن الاحتياجات الإنسانية لا تزال هائلة. ووفقا لبرنامج الأغذية العالمي، سيحتاج 18.6 مليون يمني إلى مساعدات إنسانية في عام 2024 ويعاني 17 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي. ويقدر البرنامج أنه سيحتاج إلى 2.9 بليون دولار في عام 2024 لتلبية تلك الاحتياجات. وقد رحبنا بتخصيص الصندوق المركزي المتجدد للطوارئ 7 ملايين دولار الشهر الماضي لسد فجوة تمويل برنامج الأغذية العالمي ومعالجة تحديات الأمن الغذائي وسوء التغذية الملحة في اليمن. ولذلك، تدعو مجموعة 3+1 المجتمع الدولي والجهات المانحة غير التقليدية، مثل المنظمات الخيرية، إلى تكثيف تمويلها لدعم جهود برنامج الأغذية العالمي من أجل تغطية فجوة التمويل المتبقية البالغة 100 مليون دولار حتى يتمكن البرنامج من استئناف واستدامة عمليات توزيع المواد الغذائية في جميع أنحاء اليمن. وندعو أيضا إلى وضع برامج تمويل مستدامة، مثل برامج الائتمانات بالغة الصغر التي تقودها نساء، من شأنها تحفيز النمو الاقتصادي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك من خلال تعزيز الدعم للأعمال التجارية المملوكة للنساء، فضلا عن تيسير التجارة بين الشمال والجنوب.

تشعر مجموعة 3+1 بالفزع إزاء الهجوم على المدنيين وتدمير المنازل السكنية في رداع بمحافظة البيضاء خلال شهر رمضان المبارك والذي أسفر عن مقتل 12 شخصا وإصابة 35 آخرين. وتدعو مجموعة 3+1 الحوثيين إلى وقف هجماتهم العسكرية في مناطق مختلفة من اليمن، بما في ذلك على سفن البضائع والسفن التجارية في البحر الأحمر وخليج عدن. كما تدعو مجموعة 3+1 إلى توفير ضمانات لسلامة السفن التي تحمل المساعدات الإنسانية والمواد الغذائية إلى الموانئ اليمنية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية التي يواجهها الشعب اليمني. ونشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ونحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإعطاء الأولوية للسبل السياسية والدبلوماسية بدلا من الخيارات العسكرية في تسوية النزاع من أجل ضمان إحلال سلام دائم في اليمن والمنطقة.

في الختام، لا بد من تجنب امتداد تداعيات النزاع الدائر في غزة على الصعيد الإقليمي وتهدئة التوترات في منطقة الشرق الأوسط عموما، بما في ذلك اليمن. وندعو جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى البناء على الجهود المبذولة للتوصل إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة. ويستحق الشعب اليمني بلدا موحدا ينعم بالسلام والازدهار الاقتصادي.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم، المبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة التنفيذية ووسورنو والسيدة شاكر. كما أحيط علما بحضور السفير اليمني معنا اليوم.

أود أن أبدأ بالإشارة مرة أخرى إلى التزام سلوفينيا بالسلام على المدى الطويل في اليمن ودعمنا لجهود الأمم المتحدة الجارية لتحقيق هذه الغاية. وتمثل رؤية المبعوث الخاص لوقف إطلاق النار ولوضع خريطة طريق تفضي إلى عملية سياسية شاملة للجميع في اليمن أفضل فرصة ممكنة لتحقيق السلام بعد تسع سنوات طويلة من الحرب. ويجب ألا يغيب عن بالنا هذا الهدف النهائي. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المبعوث الخاص على نحو بناء وإعطاء الأولوية لوقف التصعيد والحوار في وقت بالغ الحساسية لليمن والمنطقة في خضم الاضطرابات الناجمة عن الكارثة التي تتكشف في غزة.

ونكرر دعمنا لحكومة اليمن المعترف بها دوليا ونهنئ السيد الزنداني على تعيينه وزيرا للخارجية. ونشدد أيضا على أهمية وجود مجلس قيادة رئاسي فعال وموحد. ويجب أن تستعد جميع الأطراف بنشاط لعملية سياسية بين اليمنيين نأمل أن تبدأ في المستقبل القريب جدا وأن تكون عملية تشارك فيها المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية. ونكرر بصوت عال ما طالب به القرار 2722 (2023) من وقف فوري لهجمات الحوثيين المستمرة في البحر الأحمر والتي تقوض جهود السلام. وتثير الهجمات المبلغ عنها على منازل المدنيين في محافظة البيضاء في الأسابيع الأخيرة صدمة كبيرة وينبغي إجراء تحقيق كامل فيها.

سمعنا اليوم أن الاحتياجات الإنسانية في اليمن لا تزال كبيرة على نحو ينذر بالخطر. وعلى الرغم من فترة الراحة التي واكبت شهر رمضان، فقد ارتفعت مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الأشهر الأخيرة، الأمر الذي يُشكِّل تهديدا حقيقيا لحياة الملايين من اليمنيين ورفاههم، ولا سيما النساء والأطفال. ويشكل ضمان توفر المعونة الإنسانية وإمكانية الوصول إليها أولوية قصوى. ونرحب ببدء برنامج الأغذية العالمي عملية تجريبية لإعادة الاستهداف ونأمل أن يتسنى استئناف توزيع الأغذية على نطاق أوسع قريبا. ونكرر تأكيد دعمنا القوي لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى في الميدان ولآلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن، وهو أمر حاسم لضمان حصول اليمنيين على الغذاء الذي تشتد حاجتهم إليه. وتشكل تلبية الاحتياجات الإنسانية في اليمن خطوة أولى ضرورية يجب أن تتْبعها حلول مستدامة طويلة الأجل، يدعمها سلام دائم.

أوضحت مقدمة الإحاطة باسم المجتمع المدني اليوم أن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية بالفعل ويؤثر سلبا على مستويات الموارد الحيوية المتوفرة لليمنيين ويجبرهم على النزوح مرة تلو الأخرى ويؤجج التوترات والنزاعات على الصعيد المحلي. ومع اقتراب موسم الأمطار الوشيك، نعلم أن اليمنيين مثل السيدة شاكر يخشون مرة أخرى من حدوث فيضانات مروعة من قبيل ما شوهد في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، فإن كل قطرة ماء لها قيمتها في اليمن، وهو أحد أكثر البلدان شحا في المياه على مستوى العالم. ومما يؤسف له أن الافتقار إلى الهياكل الأساسية المناسبة يعني عدم تجميع مياه الأمطار للاستفادة منها في الإمداد بالمياه. ولهذا السبب، يدعم الاتحاد الأوروبي المبادرات المستدامة على أرض الواقع لتحسين الوصول إلى المياه والجهود الإنسانية التي تعطي الأولوية للتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وندعو الحكومة اليمنية إلى ضمان أن تكون سياساتها، بما في ذلك على الصعيد المحلي، شاملة للجميع ومراعية لإدارة الموارد الطبيعية والتحديات العديدة المتعلقة بالمناخ والمياه التي يواجهها البلد.

في الختام، نأمل أن تمكّن الإرادة السياسية لجميع الجهات الفاعلة في اليمن والتهدئة التي تشتد الحاجة إليها في المنطقة من استعادة الزخم اللازم للمضي قدما مرة أخرى نحو السلام في اليمن.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، أود أنا أيضا أن أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومديرة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو والسيدة شاكر، مؤسِّسة مؤسسة إطار، على إحاطاتهم اليوم التي تساعد على إثراء فهمنا للتطورات الميدانية الأخيرة في اليمن.

تباطأت جهودنا المبذولة للنهوض بحل سياسي في اليمن منذ تشرين الأول/أكتوبر على الرغم من مساعي المبعوث الخاص المستمرة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في اليمن. وتؤثر الحالة في البحر الأحمر على جهودنا المبذولة لتحقيق السلام في اليمن وتتأثر بشدة

بالتوترات المتصاعدة الأخيرة في المنطقة ككل التي تشهد تصعيدا حادا للغاية في الوقت الحالي. وللأسف، يزيد الحوثيون من حدة التوترات خارج البحر الأحمر. ومما يؤسف له أن اليمن لم يشهد تغييرات كبيرة خلال الشهر المنقضي مع أن المبعوث الخاص حث على إعادة تقييم القضايا في اليمن.

ومع توقف التقدم، كما قال مقدمو الإحاطات، استمرت معاناة المدنيين نتيجة للأزمات الأمنية والاقتصادية المستمرة، بالإضافة إلى القضايا البيئية التي ظهرت مؤخرا. ويكرر وفد بلدي تأكيد التزامه الثابت بدعم المبعوث الخاص ويشير إلى الأهمية البالغة التي يكتسيها ضمان تنفيذ جميع الدول الأعضاء للقرار 2722 (2023) تنفيذا كاملا. ودعما لجهودنا الشاملة، ستواصل اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2140 (2014) رصد نظام الجزاءات عن كثب، ولا سيما حظر الأسلحة بموجب القرار 2216 (2015)، بدعم وتعاون من فريق الخبراء المعني باليمن.

بغض النظر عن الحالة السياسية والأمنية في اليمن، يجب أن نكون على دراية بالحالة الإنسانية المتدهورة. فلا يزال المشهد العام مقلقا للغاية بالنظر إلى أن الوكالات الإنسانية تعاني من نقص في الأموال وأن معدلات سوء التغذية لا تزال مرتفعة، خاصة في صفوف الأطفال دون سن الثانية. ويهدد انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية بقاء الفئات الضعيفة في البلد، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وأصغيت أيضا باهتمام بالغ إلى المعلومات المتعلقة بتفشي الكوليرا في اليمن. وفي هذا الصدد، يعلق وفد بلدي آمالا كبيرة على العملية التجريبية لبرنامج الأغذية العالمي للتخفيف من الصعوبات التي يواجهها الشعب اليمني والتي يُتوقع أن تزداد سوءا إلى غاية شهر آب/أغسطس.

وترتبط المسائل الاقتصادية بطابعها بالمسائل الأمنية، على غرار ما نراه في محاولة الحوثيين عرقلة إنتاج الحكومة للنفط، مما أدى بدوره إلى تقويض قدرة الحكومة على دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. وتؤثر السياسات الاقتصادية المتناقضة التي يتبعها الجانبان على استمرارية الاقتصاد بأكمله ومن ثم نحتاج إلى تشجيع إيجاد حلول لمعالجة ذلك.

أحطنا علما بالقضايا البيئية الحالية في اليمن، بما في ذلك القضية المتعلقة بالسفينة التجارية روبيمار في البحر الأحمر في شهر آذار/مارس. كما ساعدتنا إحاطة المجتمع المدني اليوم على فهم الإجراءات الفورية التي يجب أن نتخذها في اليمن. ولا يمكن معالجة القضايا البيئية باستبعاد الأطراف المعنية الرئيسية في المجتمع المدني، كما أن تعاون المجتمع الدولي ضروري. ونشيد بإيفاد الأمم المتحدة خبراء لفحص السفينة روبيمار التجارية الغارقة. وينبغي أن تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة تركيزها بشدة على القضايا البيئية المستمرة والناشئة في اليمن.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ والسيدة ووسورنو، المديرة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة شاكر على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

أود في البداية أن أهنئ معالي السيد شايع محسن الزنداني على تعيينه وزيرا للخارجية اليمنية. ونرحب بالتزامه بوحدة اليمن وإحياء عملية سياسية بين الأطراف اليمنية تقودها الأمم المتحدة، بالتشاور مع المجتمع المدني، وتهدف إلى إنهاء النزاع في اليمن.

لا تزال هجمات الحوثيين المتهورة في البحر الأحمر والوضع المتدهور للشعب اليمني الناجم عن أعمال الحوثيين تثير القلق وتقوض آفاق السلام في اليمن.

لقد سافر السيد ليندر كينغ، المبعوث الأمريكي الخاص لليمن، إلى المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في وقت سابق من هذا الشهر لمواصلة الجهود الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها الولايات المتحدة لوقف الهجمات في البحر الأحمر. فبالإضافة إلى التأثير على الشحن العالمي، تعيق هجمات الحوثيين المستمرة كذلك إيصال المساعدات الإنسانية إلى 11.2 مليون يمني وإلى أشخاص تمس حاجتهم إليها

في بلدان أخرى. إن شح الإمدادات والارتفاع الهائل في أسعار الشحن والتأمين يترجم مباشرة إلى ارتفاع التكاليف على الشعب اليمني.

ومن خلال تنفيذ تلك الهجمات، يحاول الحوثيون صرف الانتباه عن إخفاقاتهم العديدة وانتهاكات حقوق الإنسان، واضعين مصالحهم الخاصة قبل مصالح اليمنيين العاديين. فبالإضافة إلى الهجمات في البحر الأحمر، تستمر الهجمات على اليمنيين. ويواصل الحوثيون فرض حصار على مدينة تعز، ويقيدون الوصول إلى المياه ويطلقون رصاصات القناصة بشكل متكرر على المدينة، الأمر الذي يسفر عن مقتل وإصابة الأطفال.

لقد انزعجنا من الاشتباكات التي وقعت الشهر الماضي في العاصمة بعد أن أجبرت قوات الحوثيين المصلين في مسجد على الاستماع إلى دعايتهم المتلفزة بدلا من الصلوات التقليدية. كما انزعجنا من التقارير التي تفيد بأن ما يسمى بمحاكم الحوثيين حكمت على تسعة أشخاص بالإعدام في وقت سابق من هذا العام بتهم مشكوك فيها باللواط، مع عقوبات تشمل الصلب والرجم. إن احتجاز الجماعة المستمر والقاسي لأفراد الأقليات الدينية الضعيفة أمر غير مقبول. والحقيقة القاتمة هي أن الحوثيين مستعدون ليس فقط للحكم على ملايين الرجال والنساء والأطفال في اليمن بالجوع لتعزيز أجندتهم المدعومة من إيران، بل كذلك لاستخدام العنف والإرهاب من أجل السيطرة.

فيجب علينا أن نواصل جهودنا لمطالبة الحوثيين بوقف هجماتهم، بما يتفق مع القرار 2722 (2024). ويجب علينا كذلك أن نفعل المزيد لتسليط الضوء على قلق المجلس إزاء الأصل الإيراني للأسلحة التي يستخدمها الحوثيون والانتهاكات المستمرة لحظر الأسلحة.

فليس سرا أن إيران تزود الحوثيين بالأسلحة في انتهاك لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. لذلك فإننا نكرر دعوتنا لإيران لوقف عمليات نقل الأسلحة غير القانونية هذه ووقف جميع الأنشطة التي تسهل هجمات الحوثيين المتهورة. إن جهود إيران المستمرة لإثارة عدم الاستقرار والإرهاب في المنطقة، كما يتضح من الهجمات غير المسبوقة التي شنتها إيران في نهاية هذا الأسبوع على دولة إسرائيل، تحتاج إلى أن يدينها المجلس بشدة.

وتكرر الولايات المتحدة طلبها بأن يتضمن التقرير الشهري للأمين العام، الذي يقدم إلى المجلس وفقا للقرار 2722 (2024)، معلومات عن أنواع الأسلحة المستخدمة في كل حادث، وعند الاقتضاء، المصدر المحتمل لتلك الأسلحة. ولا ينبغي التسامح مع الانتهاكات المستمرة. وينبغي للدول الأعضاء أن تحدد وتعين المنتهكين لفرض الجزاءات، وينبغي لمجلس الأمن أن يعزز الآليات والسلطات القائمة من أجل التصدي للعنف المتصاعد في البحر الأحمر.

ونتطلع إلى مواصلة المناقشات حول سبل تعزيز قدرة آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن على تفتيش السفن المتجهة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون لضمان الامتثال لحظر الأسلحة ومنع استيراد الأسلحة. كما نتطلع إلى التقرير القادم لفريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 2140، بشأن اليمن، ونأمل أن نتناول نتائجه وتوصياته في جلسة مقبلة.

وعلى الرغم من تلك التحديات الإقليمية والمحلية، ما زلنا نعتقد أن المفاوضات الرامية إلى عملية سلام يمنية – يمنية شاملة، تحت رعاية الأمم المتحدة، تظل في نهاية المطاف أفضل طريق للاستقرار – وهو الطريق الذي نأمل أن يؤدي إلى نهاية دائمة للنزاع – مع الاستجابة للدعوات اليمنية إلى تحقيق العدالة والمساءلة والإنصاف على انتهاكات حقوق الإنسان.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غروندبرغ والسيدة إديم ووسورنو، مديرة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على إحاطتيهما. كما أود أن أرحب بالسيدة وميض شاكر وأن أحيي التزامها الراسخ تجاه الشعب اليمني.

وفي 26 مارس/آذار، أصدرت حوالي 60 منظمة من منظمات المجتمع المدني بيانا يذكرنا فيه بأن أربعة من كل خمسة يمنيين يعيشون حاليا في فقر. وذلك هو الحال بالنسبة لانتصار قراعة، وهي

امرأة تبلغ من العمر 35 عاما من السواد بمحافظة ذمار. على الرغم من العقبات اليومية العديدة التي تواجهها، تؤكد لنا انتصار أنها "لن تتوقف أبدا عن السعي من أجل حياة أفضل". وترديدا لتلك الكلمات المتفائلة، تود سويسرا أن تسلط الضوء على عدة نقاط.

أولا، يجب الحفاظ على التقدم المحرز في محادثات السلام اليمنية. ومن الأهمية بمكان أن تؤتي المحادثات ثمارها بسرعة وبشكل ملموس. ويجب على الأطراف أن تمتنع عن أي عمل يمكن أن يعرض للخطر تنفيذ خارطة الطريق، بما في ذلك اتخاذ تدابير مالية يمكن أن تؤثر على الصحة الاقتصادية للبلد. وفي ذلك الصدد، نعيد التأكيد على أهمية حقوق وحريات الملاحة في البحر الأحمر. وندين جميع الهجمات على السفن التجارية وندعو إلى الإفراج الفوري عن أفراد طاقم MV Galaxy Leader البالغ عددهم 25 فردا. وتشهد الجرائم التي ارتكبت مؤخرا في رداع على الثمن الباهظ الذي يدفعه السكان المدنيون نتيجة لهذا النزاع المتصاعد.

وعلاوة على ذلك، نود أن نكرر النداء الذي وجهناه أمس في المجلس (انظر S/PV.9602) – يجب أن تتوقف دوامة التصعيد فورا. يجب أن تتوقف جميع الهجمات، سواء في البحر الأحمر أو في اليمن. وعلى خلفية الحالة الإنسانية الكارثية المستمرة في غزة، يجب ألا تغرق المنطقة في نزاع أوسع نطاقا وأكثر فتكا. ويجب أن يكون خفض التصعيد على رأس الأولويات.

ثانيا، نلاحظ بقلق أن البيئة الإنسانية في اليمن تزداد تعقيدا وخطورة. ونرحب، في ذلك السياق، بالتزام العاملين في المجال الإنساني وموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون الوطنيون والمعينون محليا، ونذكر بأنهم محميون بموجب القانون الدولي الإنساني. وكما سمعنا للتو من مدير العمليات والمناصرة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن الوضع الاقتصادي في اليمن يؤثر بشكل كبير على الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي ولا نفعل شيئا. كما يساورنا القلق إزاء الزيادة في حالات الكوليرا ونكرر التأكيد على أهمية الاستثمار في مشاريع الصرف الصحي.

ثالثا، يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم نقاط الضعف الاجتماعية والسياسية التي تعصف باليمن أصلا. وقد أدت الكوارث الطبيعية إلى نزوح أكثر من 000 700 شخص منذ عام 2008، مما أدى إلى زيادة التوترات بشأن المياه والغذاء والخدمات الأساسية في المناطق المضيفة. وأظهرت دراسة حديثة أجرتها منظمة يمنية غير حكومية تمولها سويسرا أن أكثر من نصف النازحين اضطروا بالفعل إلى تغيير المأوى بسبب الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عوامل الإجهاد مثل الجفاف والفيضانات، التي لا تزال تزداد حدة نتيجة لتغير المناخ، تسبب خسائر زراعية وتزيد من انعدام الأمن المعيشي.

وإزاء تلك الخلفية، تود سويسرا أن تسلط الضوء على الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة في تخفيف حدة التوترات المرتبطة بالموارد الطبيعية. ويجب على المجلس دعم تلك الجهود في إطار ولايته وضمان التعاون الجيد بين كيانات الأمم المتحدة الموجودة في اليمن.

وينبغي أن تشجعنا الحالة التي نصورها اليوم على مضاعفة جهودنا. ويمكن للشعب اليمني الاعتماد على دعم سويسرا الكامل.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أعرب عن امتناني للمعلومات التي قدمها مقدمو الإحاطات وأرحب بالممثل الدائم لليمن في هذه الجلسة.

تتابع إكوادور بقلق تأثير تصاعد الأعمال العدائية في البحر الأحمر على الوضع الإنساني في اليمن، الذي يعتبر من أخطر الأزمات.

وكما حذرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في تقرير صدر مؤخرا، إذا استمرت عرقلة النقل البحري في البحر الأحمر، فإن حالة انعدام الأمن الغذائي في اليمن، حيث يعاني 5 ملايين شخص أصلا من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ستستمر في التدهور. ويضاف إلى ذلك تأثير تغير المناخ وآثار العمليات العسكرية، التي قد تؤدي إلى تدمير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الموانئ ومرافق التخزين، مما يعوق توزيع الأغذية وتخزينها.

لا يهدد النزاع في البحر الأحمر بعكس التقدم المحدود الذي تم إحرازه في استعادة سبل عيش اليمنيين فحسب، بل يهدد كذلك بتغيير رغبة الأطراف في دفع عملية السلام قدما.

على الرغم من أن الأعمال القتالية ظلت عند مستويات منخفضة نسبيا، شهدت الأشهر الأخيرة اشتباكات وتحركات للقوات في مناطق مختلفة من البلد. وتواصل الأطراف أيضا التهديد علنا بالعودة إلى الحرب.

لا يمكننا انتظار حدوث تصعيد في الاقتتال الداخلي. ويجب أن نبرهن على أن المجلس لا يزال متحداً في دعم عملية السلام وتنسيق الجهود الرامية إلى تخفيف حدة التوترات. ولهذا السبب، يكرر بلدي التأكيد على ضرورة تنفيذ القرار 2722 (2024)، الذي تتمثل ركيزته الأساسية في وقف الهجمات التي يشنها الحوثيون على السفن التجارية والتي ليس لها أي مبرر أو شرعية على الإطلاق. ويجب علينا أيضاً أن نحمي التقدم المحرز في التوصل إلى اتفاق يضع الأساس لإنهاء النزاع وأن نواصل دعم جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص غروندبرغ التي تواجه تحديات متزايدة. ويؤيد وفد بلدي جهود المبعوث الخاص للحفاظ على الدعم الإقليمي والدولي لتنفيذ خريطة الطريق، فضلاً عن إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع جميع الأطراف الفاعلة.

أخيراً، تشجع إكوادور دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام على مواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحديد مواقع الألغام الأرضية ومخلفات المتفجرات وإبطال مفعولها في اليمن والتي تمثل خطراً كامناً على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال في المناطق الريفية.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نعرب عن تقديرنا للمبعوث الخاص غروندبرغ والمديرة ووسورنو على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما نعرب عن تقديرنا للسيدة شاكر على إحاطتها حول آثار تغير المناخ في اليمن.

واليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، فيما يتعلق بالتهديدات المستمرة للأمن البحري من جانب الحوثيين، ترحب اليابان بالبيان الصحفي لمجلس الأمن SC/15631، الصادر في الشهر الماضي، والذي تكلم فيه أعضاء المجلس الـ 15 بصوت واحد بأن هجمات الحوثيين على السفن غير مقبولة. لكن للأسف، يواصل الحوثيون أنشطتهم العسكرية الخطيرة ويعطلون حرية وسلامة الملاحة للشحن الدولي والاقتصاد العالمي. علاوة على ذلك، لا يزال الحوثيون يحتجزون 25 من الأبرياء متعددي الجنسيات من أفراد طاقم السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" التي تديرها اليابان مع احتجاز السفينة نفسها. لقد مر ما يقرب من 150 يوماً منذ أن صادرها الحوثيون بصورة غير قانونية. ومرة أخرى، تطالب اليابان الحوثيين بقوة الامتثال لتحذيرات المجلس المتكررة، بما في ذلك في القرار 2722 (2024)؛ والتوقف فوراً عن سلوكهم المتهور؛ وإطلاق سراح السفينة وطاقمها. وبوصفنا أعضاء في المجلس، ينبغي أن نظل متحدين في التصدي لذلك التحدي الذي تواجهه ممراتنا البحرية ذات الأهمية الحيوية، وهي مشكلة عالمية تؤثر علينا جميعاً.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية في اليمن، تود اليابان أن تؤكد من جديد دعمها الثابت لعمل المبعوث الخاص لإحلال سلام دائم في اليمن. بيد أن اليابان تأسف للحملة العسكرية المتزايدة التي يشنها الحوثيون ضد قوات الحكومة اليمنية، والتي أدت مؤخراً إلى تبادل لإطلاق النار أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى. ويساورنا القلق أيضاً إزاء التدابير الاقتصادية العدائية التي يتخذها الحوثيون ضد الحكومة اليمنية، والتي تقوض الجهود الرامية إلى تيسير تهيئة بيئة مواتية لمحادثات السلام. ويحدونا أمل صادق في أن يشارك الطرفان مشاركة بنّاءة تحت رعاية الأمم المتحدة.

في ذلك السياق، من الضروري ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة والهادفة للمرأة في عملية السلام.

ثالثاً، على الجبهة الإنسانية، ذكّرتنا المديرة ووسورنو بأنه يجب بذل المزيد من الجهود لإنقاذ الشعب اليمني من الأزمة المتعددة الأوجه، بما في ذلك سوء التغذية وانتشار الأوبئة. يتفاقم الوضع الإنساني

المتردي بالفعل بسبب تغير المناخ. وتدعو اليابان المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته للتخفيف من محنة اليمنيين، ولا سيما النساء والأطفال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نواصل حثّ الحوثيين على رفع القيود المفروضة على حرية المرأة في التنقل، والتي تؤثر سلباً على حياة المرأة اليومية وتحدّ من قدرات العاملات في مجال الإغاثة.

في الختام، تدعو اليابان جميع الأطراف إلى العمل من أجل السلام والاستقرار في اليمن وخارجه.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

في الوقت الحاضر، لا يزال الوضع في اليمن معقداً ومروّعاً. ويجب على جميع الأطراف المعنية الالتزام بالاتجاه العام للتسوية السياسية، والقضاء على أي تدخل، ومواءمة مواقفها والعمل معاً لتعزيز عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويمتلكون زمامها. ونحثّ جميع الأطراف في اليمن على ممارسة ضبط النفس، وتجنب إثارة تصعيد الحالة، وتهيئة بيئة مواتية للعملية السياسية. تدعم الصين جهود المبعوث الخاص غروندبرغ وتتوقع من جميع الأطراف، ولا سيما البلدان التي لها تأثير على الوضع في اليمن، أن تلعب دوراً بناء.

وتشعر الصين بالقلق إزاء التوترات في البحر الأحمر وتكرر دعوتها للحوثيين إلى احترام حق السفن التجارية لجميع الدول في الإبحار في مياه البحر الأحمر وفقاً للقانون الدولي والوقف الفوري للهجمات ذات الصلة. كما ندعو الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى تفاقم التوترات. وتكرر الصين التأكيد على أن مجلس الأمن لم يأذن قط لأي دولة باستخدام القوة ضد اليمن، وأنه لا ينبغي لأي دولة أن تسيء تفسير أو استخدام القانون الدولي أو قرارات مجلس الأمن.

إن التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية في اليمن مهمة مشتركة للمجتمع الدولي. فقد استمر النزاع في اليمن لمدة تسع سنوات، مما تسبب في دمار هائل للبنية التحتية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس. ويعيش أكثر من أربعة أخماس سكان البلد في فقر، وهناك أكثر من 4,5 مليون طفل في سن الدراسة غير قادرين على الذهاب إلى المدرسة. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة استثماراته في الجهود الإنسانية والإنمائية لليمن، وتتطلع إلى استئناف برنامج الأغذية العالمي لبرنامج المساعدة في شمال اليمن في وقت مبكر.

التوترات في البحر الأحمر هي مظهر واضح من مظاهر الآثار غير المباشرة للنزاع في غزة. وعلى الرغم من اتخاذ القرار 2728 (2024)، الذي يطالب صراحة بوقف إطلاق النار، استمر القتال بلا هوادة حتى نهاية شهر رمضان، ولا يزال التهديد للسلام والاستقرار الإقليميين يتزايد. وينبغي لإسرائيل أن تفي بحسن نية بالتزاماتها بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة وأن تنفذ بالكامل مطالب قرارات المجلس بالوقف الفوري لهجماتها العسكرية على غزة ووقف عقابها الجماعي للشعب الفلسطيني.

وتؤيد الصين مجلس الأمن في اتخاذ مزيد من الإجراءات في ضوء التطورات على أرض الواقع.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، السيد هانس غروندبرغ، ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة إديم ووسورنو، على إحاطتيهما بشأن الحالة السياسية والإنسانية في اليمن. وقد أحطنا علما بالإحاطة التي قدمتها السيدة شاكر.

يواصل الاتحاد الروسي سعيه إلى إقناع جميع الجهات الفاعلة المعنية بالحالة اليمنية بتيسير التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار واستعادة الحياة الطبيعية في البلد. ونعرب عن دعمنا الكامل لجهود السيد غروندبرغ الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف والشروع في نهاية المطاف في حوار وطني كامل وشامل تحت رعاية الأمم المتحدة. ونلفت الانتباه مرة أخرى إلى الحاجة إلى تجديد الأساس القانوني الدولي للتسوية في اليمن والذي من الواضح أنه عفا عليه الزمن ولم يعد يمثل الحقائق على الأرض.

ولا بد أيضاً من التصدي على وجه الاستعجال للحالة الإنسانية المتدهورة في البلد. فيحتاج ما يقرب من 18 مليون يمني – أي ما يقرب من نصف سكان البلد – إلى مساعدات إنسانية.

وهناك تقارير مقلقة عن تفشي الكوليرا، وهو مرض يمكن علاجه بسهولة بالدواء المناسب. بيد أن هناك نقصاً كارثياً في هذه الأدوية في اليمن. ونشدد على أن الشعب اليمني، بغض النظر عن مكان إقامته، يجب أن يحصل دون عوائق على الغذاء والدواء والضروريات الأخرى.

كما نشعر بالقلق إزاء الوضع في المياه المحيطة باليمن، بما في ذلك البحر الأحمر. وما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى الملاحة الآمنة والحرة في تلك المنطقة. وقد دأبنا على إدانة الهجمات على السفن التي تشكل تهديداً للطواقم والبضائع، ولا سيما الهجوم على السفينة التجارية "ترو كونفيدنس" الذي أسفر عن مقتل أفراد من الطاقم. ونطالب بالإفراج الفوري عن السفينة التجارية "غالاكسي ليدر" وطاقمها. وفي اتصالاتنا مع ممثلي أنصار الله، نكرر دعوتنا إلى وضع حد فوري لمثل هذه الأعمال وتحويل الانتباه نحو تحقيق السلام داخل اليمن نفسه.

ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن السبب الجذري للحالة هو استمرار إسرائيل في إراقة الدماء في قطاع غزة انتهاكا للقرار 2728 (2024). وأودى ذلك التصعيد المروع بحياة أكثر من 000 33 مدني فلسطيني، مع حدوث تداعيات خطيرة لذلك في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك منطقة البحر الأحمر. ويتوقف تحقيق الهدوء في تلك المنطقة أيضا على وضع حد للعنف في منطقة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي.

كما نلاحظ الدور التدميري الذي يقوم به "التحالف" الذي أعلن عن نفسه بقيادة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والذي يواصل شن هجمات على الأراضي اليمنية أسبوعيًا. ولم يردع عدم تحقيق نتائج على أرض الواقع والعجز الصارخ عن إحباط القدرة العسكرية للحوثيين واشنطن أو لندن. ونؤكد مرة أخرى أن الضربات الصاروخية والهجمات بالقنابل التي يشنها التحالف الغربي بقيادة الولايات المتحدة على الأراضي اليمنية ذات السيادة أمر غير مقبول على الإطلاق. ومن غير المقبول أيضا محاولات تبرير العدوان بالقرار 2722 (2024) أو بالإشارة إلى الحق في الدفاع عن النفس بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. وتضر هذه الأعمال بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية بين اليمنيين وتقوض جهود الوسطاء الدوليين والإقليميين. وفي الأساس، فإن تلك الحلقة المفرغة من التصعيد هي السبب إلى حد كبير في الاضطرار لتعليق جهود التسوية في اليمن. وعلاوة على ذلك، وفي غياب هدنة رسمية بين الطرفين، قد يزداد الوضع تدهوراً. وكما أبلغنا السيد غروندبرغ اليوم، أصبحت الاشتباكات بين الأطراف اليمنية على طول خط المواجهة متكررة بشكل متزايد. ويمكن أن يؤدي هذا الاتجاه الخطير إلى جولة جديدة من التوترات داخل البلد.

وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن الولايات المتحدة نفسها، بعد أن أدركت بوضوح عدم جدوى النهج العسكري، بدأت تتحدث بشكل أكثر تواتراً عن الحاجة إلى خفض التصعيد وبوادر حسن النية. وهذا أمر يبعث على بعض التفاؤل. ومنذ بداية النزاع اليمني، أكدت روسيا باستمرار أنه لا يمكن حله إلا بالوسائل السياسية والدبلوماسية على أساس مبدأ الشمول الذي يستلزم مشاركة جميع الأطراف اليمنية، بما في ذلك حركة أنصار الله.

علمنا بأسف شديد أن الولايات المتحدة انتهت من نقل الأسلحة والذخائر التي استولت عليها في خليج عمان إلى منطقة النزاع في أوكرانيا. ونود أن نذكّر بأنه لا يوجد نظام خاص بتفتيش السفن في المياه الدولية بالقرب من اليمن، وهذه الإجراءات غير منصوص عليها في القرار 2216 (2015)، الذي تشير إليه الولايات المتحدة. وندين التفسير الفضفاض لأحكام قرارات مجلس الأمن بشأن اليمن، بما في ذلك قرارات الجزاءات. ونعتبر نظام الجزاءات الذي يفرضه المجلس آلية فرعية للتسوية السياسية، وليس وسيلة لإنزال العقاب. وتُظهر هذه التصرفات غير المسؤولة أن واشنطن لا تزال تسعى إلى فرض ما تسميه النظام القائم على القواعد على العالم بأسره، والذي يجري في ظله صياغة القواعد وتكييفها لتناسب احتياجات الولايات المتحدة وحلفائها. وهذا التعنت الأناني وعدم الرغبة في الالتزام بقواعد القانون الدولي لن يزيدا السلام والأمن على سطح كوكبنا.

السيدة باوليني (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم.

شهدت المنطقة تطورا كبيرا في الفترة من 13 إلى 14 نيسان/أبريل، متمثلا في الهجوم غير المسبوق الذي شنته إيران ووكلاؤها

على إسرائيل. وتدين فرنسا ذلك الهجوم بأشد العبارات الممكنة. ومن الواضح أنه يشكل تهديدا خطيرا وكبيرا للسلام والأمن الدوليين، ولا سيما لاستقرار المنطقة وأمنها. وتعرب فرنسا عن تضامنها مع الشعب الإسرائيلي وتؤكد من جديد التزامها بأمن إسرائيل وشركائها وبالاستقرار الإقليمي.

كما يبين تقرير الأمين العام (انظر S/2024/303)، فإن الهجمات التي يشنها الحوثيون في البحر الأحمر وخليج عدن مستمرة رغم تحذيرات المجلس.

وتدين فرنسا بشدة الهجمات التي نفذها الحوثيون خلال الأشهر القليلة الماضية. فهي تقوض حقوق وحريات الملاحة وتزعزع استقرار اليمن والمنطقة وتؤثر سلباً على مصالح بلدان المنطقة، وكذلك على جميع البلدان المستفيدة من التجارة الدولية التي تمر عبر تلك المنطقة. والآثار البيئية والإنسانية مثيرة للقلق. وندعو الحوثيين إلى الإفراج الفوري عن السفينة "غالاكسي ليدر" وأفراد طاقمها المحتجزين منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2023. ويساورنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بأن الحوثيين شاركوا في الهجوم الإيراني على إسرائيل ليلة 13 إلى 14 نيسان/أبريل. ونظراً للسلوك غير المسؤول للحوثيين، ستظل فرنسا، في إطار عملية أسبيدس التي ينفذها الاتحاد الأوروبي، ملتزمة بضمان الأمن البحري وحرية الملاحة، وفقاً للقانون الدولي وبالتعاون مع شركائها.

ويشير القرار 2722 (2024) إلى وجوب احترام ممارسة حقوق وحريات الملاحة وإلى أن للدول، وفقا للقانون الدولي، الحق في الدفاع عن سفنها ضد الهجمات. ويجب تنفيذ ذلك القرار تنفيذا كاملا.

وعلى الصعيد الأمني، يجب تحويل الهدنة القائمة إلى وقف كامل ودائم للأعمال العدائية لتجنب أي استئناف للنزاع على أرض الواقع.

إن الحالة الإنسانية كارثية وقد تدهورت في الأشهر الأخيرة. ويؤثر انعدام الأمن في البحر الأحمر وخليج عدن على تكلفة العمليات الإنسانية والإمدادات في وقت نعاني فيه من عدم كفاية التمويل.

ومن الضروري أيضا أن يتوقف الحوثيون عن زعزعة استقرار الاقتصاد اليمني وشن حرب اقتصادية ضد الحكومة. وموقفهم غير المسؤول هذا يسهم في إفقار السكان. وتدين فرنسا إصدار الحوثيين لعملة مزيفة وتدعم البنك المركزي اليمني، ومقره عدن، في مهمته لضمان استقرار القطاع المالي في البلد.

ويجب أن نقف معاً على أهبة الاستعداد لتلبية احتياجات السكان المدنيين في اليمن. ويؤثر انعدام الأمن الغذائي على 70 في المائة من الأطفال دون سن الثانية. ونماؤهم ذاته في خطر. ويساورنا القلق أيضا إزاء وباء الكوليرا الذي ينتشر في جميع أنحاء البلد. ولمعالجة هذا الوضع، من الضروري كفالة جميع فرص الوصول الضرورية وتمكين العاملين في المجال الإنساني من القيام بمهامهم دون عوائق، ولا سيما الموظفات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

كما نود أن نعرب عن قلقنا إزاء تزايد عدد الاعتقالات والفظائع التي يرتكبها الحوثيون ضد السكان، مثل التدمير الوحشي للمنازل في رداع الشهر الماضي، الذي أدى إلى مقتل العديد من السكان، بمن فيهم نساء وأطفال.

وتدعم فرنسا آليات الأمم المتحدة التي تعمل على تعزيز الاستقرار والأمن في اليمن، مثل آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش التي تساعد في مكافحة الاتجار بالأسلحة في البحر الأحمر. وبفضل عمليات التفتيش التي تقوم بها الآلية، فإنها تخلق الثقة وتيسر إدخال الواردات التجارية وإيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن. ولا بد من تعزيزها وتمويلها على نحو أفضل.

كما يجب علينا اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة اليمنية وتزويدها بالوسائل اللازمة لاستعادة سيادتها على كامل البلد.

أخيرا، تكرر فرنسا دعمها الكامل للمبعوث الخاص وللجهود التي يبذلها لوضع وتنفيذ خريطة طريق سياسية شاملة للجميع. وندعو الحوثيين إلى وقف هجماتهم واختيار المضي في عملية السلام تحت

رعاية المبعوث الخاص. وترحب فرنسا بالجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية وعمان وغيرهما من الأطراف الفاعلة الإقليمية في هذا الصدد. ويجب ضمان المشاركة الفعالة للمرأة اليمنية في المفاوضات السياسية. وستواصل فرنسا جهودها في ذلك الاتجاه.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ ومديرة شعبة العمليات والدعوة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووسورنو على إحاطتيهما الشاملتين، وأشكر السيدة شاكر على شهادتها القوية اليوم.

أدى النزاع المستمر منذ تسع سنوات في اليمن إلى خلق ظروف إنسانية قاسية للمدنيين اليمنيين. ويواجه أكثر من 17,5 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، ومن المرجح أن تزداد الأعداد في الأشهر المقبلة. وقد ذُكّرنا في وقت سابق بمدى أهمية أن يزيد المجتمع الدولي من دعمه لخطة الاستجابة الإنسانية، في وقت لا تزال فيه الخطة تعاني من نقص حاد في التمويل.

ولا تزال هناك عراقيل أمام إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية بسبب العوائق التي تحول دون إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية. ويجب على السلطات رفع القيود المفروضة على حرية النساء في التنقل. وتؤدي هذه القيود إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين والحواجز الهيكلية التي تعيق حصول أسرهن على التعليم والرعاية الصحية والدخل.

إننا نشعر بالقلق إزاء تزايد حالات الكوليرا في اليمن وندعو إلى استجابة سريعة وقوية من جانب المجتمع الدولي.

ويساور مالطة القلق لأن المجال المتاح لجهود الوساطة لا يزال محدوداً بسبب التصعيد في البحر الأحمر والمنطقة. وندعو الحوثيين إلى التوقف فوراً عن هذه الهجمات والأعمال التي تستهدف السفن التجارية وإلى التقيد بالتزاماتهم بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الامتثال للقرار 2722 (2024).

كما أن المناوشات الأخيرة في اليمن، بما في ذلك المناوشات التي جرت في لحج ومأرب، تجسد هشاشة الحالة الأمنية.

وعلى الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فإن قرار الحوثيين إصدار عملة جديدة يثير القلق. فالقرارات الانفرادية التي تعمق تجزئة الاقتصاد اليمني الضعيف أصلاً لا تضر إلا برفاهية اليمنيين.

وندعو الأطراف إلى تهدئة التوترات وإعطاء الأولوية للحوار من أجل التوصل إلى اتفاق يفضي إلى سلام مستدام. وسيكون من الأهمية بمكان أن تضع الأمم المتحدة خريطة طريق لضمان تنفيذ وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتحسين الظروف المعيشية واستئناف عملية سياسية شاملة يقودها اليمنيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. ويجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة ومجدية على قدم المساواة في جميع الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إحلال السلام.

وكما أبرزته السيدة شاكر مرة أخرى اليوم، يجب ألا ننسى أن اليمن هو ثالث أكثر البلدان عرضة للآثار المتصلة بالمناخ وواحد من أقل البلدان استعداداً للصدمات المناخية. وجاء في تقرير أصدره مؤخراً برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن عوامل الإجهاد البيئي مثل ندرة المياه والتصحر والظواهر الجوية القصوى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالشواغل الأمنية. وفي عام 2023، عانى أكثر من ثلاثة أرباع النازحين الجدد من هذا النزوح بسبب أحوال الطقس القاسية.

وفي حين لا تزال النساء في المجتمعات الريفية يعتمدن اعتماداً كبيراً على الزراعة لكسب عيشهن، فإننا نعترف أيضا بالدور المحوري الذي يضطلعن به في المساعدة على تخفيف حدة التوترات بشأن الموارد الطبيعية. وعلاوة على ذلك، تساعد المرأة من خلال عمل منظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء على تلبية الاحتياجات الأساسية لدى المجتمعات المحلية في المناطق النائية والمناطق الواقعة في خط المواجهة.

وعلى المجتمع الدولي دعم اليمن في التخفيف من آثار أزمة المناخ. ويشمل ذلك ضمان الوصول الكافي إلى التمويل المناخي،

والمساعدة في النظم التحضيرية الوطنية والاستثمار في التدابير المقاومة للمناخ بواسطة استراتيجيات فعالة متكاملة مع جهود منع نشوب النزاعات. ويتعين على مجلس الأمن أن يعترف بهذه العلاقة لمعالجة الآثار المتعددة على المجتمعات وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل في اليمن.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي في البداية، السيدة الرئيسة، أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس هذا الشهر متمنياً لكم كل التوفيق والنجاح. وأشكر سلفكم، الممثل الدائم لليابان، على رئاسته الموفقة الشهر الماضي. وأشكر للسيد هانس غروندبرغ، والسيدة إديم ووسورنو على إحاطتيهما. وأشكر الأخت العزيزة السيدة وميض شاكر على إحاطتها.

السيدة الرئيسة، إن السلام العادل والدائم كان وسيظل الهدف الرئيسي لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، حيث يعد بناء السلام في اليمن ضرورة حتمية ومصلحة يمنية وإقليمية ودولية على طريق استعادة مؤسسات الدولة الضامنة الحقوق والحريات والعدالة والمواطنة المتساوية التي ستجعل اليمن وشعبه أكثر أمناً واستقراراً وحضوراً في محيطه الإقليمي والدولي. كما تشكل استعادة مؤسسات الدولة أولوية قصوى ومنتهى الهدف من أي جهود للتوصل إلى تسوية سياسية دون تمييز أو إقصاء وبناء مستقبل أكثر إشراقا لجميع اليمنيين.

وتعرب الحكومة اليمنية مجددا عن انفتاحها وترحيبها بجميع المبادرات والمساعي الحميدة الهادفة إلى تحقيق السلام الشامل والمستدام على أساس مرجعيات الحل السياسي المعترف بها وطنياً وإقليمياً ودولياً، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار 2216 (2015)، الذي يمثل خريطة طريق لمعالجة الأزمة اليمنية. كما تؤكد حكومة بلدي دعمها لكافة الجهود الإقليمية والدولية، وجهود المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، الرامية إلى إنهاء النزاع وإحلال السلام في اليمن.

ورحبت الحكومة اليمنية، انطلاقا من التزامها الثابت بخيار السلام، بإعلان الهدنة وأبدت تجاوباً لتمديدها وتوسيع فوائدها الإنسانية لأبناء شعبنا اليمني في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية. ورحبت كذلك بعدد من الإجراءات والترتيبات لبناء الثقة التي تقود إلى خريطة طريق مقترحة، تمهيداً لاستئناف عملية سياسية شاملة ومرحلة انتقالية نحو بناء السلام المنشود ومؤسسات الدولة الديمقراطية التي تلبي تطلعات وآمال الشعب اليمني.

وفي ظل هذه الجهود المبذولة وجهود الوساطة من قبل الأشقاء في المملكة العربية السعودية الشقيقة وسلطنة عمان الشقيقة، إلا أن تلك الجهود سرعان ما تبددت. حيث إنه بعد ما اقتربنا من توقيع خريطة الطريق قررت الميليشيات الحوثية الإرهابية كعادتها الهروب من التزاماتها واستحقاقاتها تجاه السلام وتقويض العملية السياسية بتصعيد خطير ومدمر في البحر الأحمر بذريعة مساندة شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة. وقد كانت الأيام وحدها كفيلة بكشف زيف هذا الادعاء، لأن تلك المليشيات التي تفجر البيوت على رؤوس ساكنيها وتحاصر المدن وتنهب الممتلكات وتروع النساء والأطفال وترتكب أعمال القتل والاختطاف لا يمكن لها أبدا أن تكون نصيراً للقضايا العادلة.

كما قامت تلك الميليشيات بمضاعفة قيودها وانتهاكاتها الجسيمة وتصعيدها العسكري على مختلف الجبهات. وعلى الرغم من وجود هدنة هشة، لم تلتزم الميليشيات بتنفيذ بنودها لأنها لا تستطيع العيش إلا في مستنقع النزاع. ومشروعها هو مشروع حرب وتدمير وليس مشروع سلام. ولا يمكن لهذه الميليشيات لأن تتعايش مع المجتمع بسلام. ودلال التاريخ خير شاهد على ذلك. ولا يفوتنا هنا أن نشيد بالمساعي الحميدة للأشقاء في المملكة العربية السعودية لمعالجة الأزمة اليمنية وإحلال السلام وتخفيف المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني.

وتواصل الميليشيات الحوثية الإرهابية انتهاكاتها وجرائمها البشعة بحق اليمنيين، وآخر تلك الجرائم الوحشية التي ارتكبتها هذه الميليشيات

تفجير منازل المواطنين الأبرياء في مدينة رداع بمحافظة البيضاء، وتدمير المنازل على رؤوس ساكنيها. وقد أسفرت هذه الجريمة عن قتل وجرح ما لا يقل عن 35 مدنياً، معظمهم من النساء والأطفال، من بينهم تسعة أفراد من أسرة واحدة. إن هذه الجريمة البشعة والمروعة في شهر رمضان المبارك ليست عملاً منفرداً، بل هي حلقة من سلسلة طويلة من الجرائم الوحشية التي ترتكبها تلك الميليشيات الإرهابية المدعومة من إيران، وتعد هذه الجريمة مثالاً واضحاً يكشف حقيقة هذه الميليشيات التي تدعي مناصرتها للشعب الفلسطيني في غزة، في حين ترتكب بشكل يومي أعمال الإرهاب وجرائم القتل والانتهاكات بحق اليمنيين فضلا عن استمرارها في فرض الحصار الجائر والخانق على مدينة تعز، وما ينتج عنه من شتى أنواع المعاناة والأزمات الإنسانية لأكثر من 4 ملايين نسمة من سكان هذه المدينة.

وعدم الامتثال لالتزاماتها بفتح الطرق، وما يمثله ذلك الحصار من سياسة تجويع وعقاب الجماعي. كما يتزامن هذا الحصار مع حرب مستمرة واستهداف للمدن والقرى والأحياء السكنية ومنازل المواطنين، ونشر القناصة لقتل الأبرياء، ومنهم النساء والأطفال، وارتكاب العشرات من الجرائم وزراعة الألغام التي راح ضحيتها الآلاف من المدنيين، في تحد صارخ لدعوات هذا المجلس الموقر والمجتمع الدولي لوقف هذه الحرب واستئناف المسار السياسي ورفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني.

وتدين فيه الحكومة اليمنية بأشد العبارات جرائم الميليشيات الحوثية الإرهابية. فإنها تؤكد أن هذه الجرائم والانتهاكات لن تسقط بالتقادم، وتجدد التزامها باستعادة مؤسسات الدولة وفرض الأمن والاستقرار والقضاء على هذه الممارسات الإرهابية بحق الشعب اليمني الصابر.

إن استهداف الميليشيات الحوثية الإرهابية المتكرر لناقلات النفط والسفن التجارية في البحر الأحمر ومضيق باب المندب وازدياد وتيرة أعمال القرصنة البحرية، يعكس مدى استهتار هذه الميليشيات وعدم اكتراثها بالتداعيات الكارثية لأي تسرب نفطي على القطاع الاقتصادي والزراعي والسمكي والبيئة البحرية والتنوع البيولوجي في اليمن والدول المشاطئة. وفي هذا السياق، تدعو حكومة بلدي إلى تقديم الدعم اللازم وبشتى الطرق لمواجهة الآثار السلبية المحتملة الناجمة عن غرق السفينة روبيمار؛ وأهمية تضافر الجهود الإقليمية والدولية للتعامل مع هذه التحديات البيئية التي تهدد اليمن والمنطقة والحيلولة دون وقوع الكوارث وحوادث التلوث التي تمثل تهديدا مباشرا للبيئة البحرية في البحر الأحمر.

إن ما تقوم به هذه الميليشيات من تصعيد في البحر الأحمر يمثل خلطا للأوراق وهروباً من استحقاقات السلام وتنفيذا لأجندة النظام الإيراني ومخططاته في اليمن والمنطقة، وزعزعة الأمن، والاستقرار الإقليمي والدولي. وتحذر الحكومة اليمنية مجددا من استمرار تدفق الأسلحة الإيرانية إلى المليشيات الحوثية الإرهابية، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لا سيما القرارين 2140 (2014) و 2216 (2015)، ومخاطره على إطالة أمد الصراع في اليمن ومفاقمة الأزمة الإنسانية. وقد حذرت الحكومة اليمنية في وقت مبكر وفي أكثر من مناسبة وأمام هذا المجلس الموقر وفي بيانات فخامة الأخ الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ من هذه المخططات الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة واستهداف سلامة الشحن البحري الدولي والتدفق الحر للتجارة العالمية، حيث أن هذه الهجمات في البحر الأحمر تأتي في سياق تنفيذ هذه المخططات وستتم بغض النظر عما يحدث في قطاع غزة من عدوان إسرائيلي غاشم أو بدونه.

إن عنوان عمل الحكومة اليمنية اليوم هو انتهاج مبدأ الشفافية والمساءلة وتنفيذ جملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية لمواجهة التحديات الاقتصادية والإنسانية الناجمة عن حرب الميليشيات الحوثية وتصعيدها المستمر واستهدافها للمنشآت النفطية الحيوية وموانئ تصدير النفط والذي تسبب في حرمان الحكومة اليمنية من إعادة تصدير النفط لأكثر من عام ونصف وحرمان الشعب اليمني من أهم موارده الاقتصادية ومصادر دخله، وأثر ذلك على الموازنة العامة للدولة وعجز الحكومة عن توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك عدم قدرتها على دفع المرتبات، وحرمان الاقتصاد الوطني من تدفق العملة

الصعبة وزيادة الضغط على صرف العملة الوطنية وما يسببه ذلك من تحديات اقتصادية وإنسانية كارثية وسياسة تجويع وحرب اقتصادية ممنهجة تشنها الميليشيات الحوثية الإرهابية ضد الشعب اليمني.

وتدعو الحكومة اليمنية مجددا المجتمع الدولي إلى دعمها في مواجهة هذه التحديات وإيجاد السبل الممكنة لمساعدتها في إعادة تصدير النفط وتمكينها من الوفاء بالتزاماتها وواجباتها في هذه الظروف الصعبة والاستثنائية. وتتطلع إلى تعاون فعّال ودعم من المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات الاقتصادية والإنسانية القائمة بما يخفف من معاناة الشعب اليمني. ونشيد هنا بالدعم الأخوي المقدم من الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والذي أسهم وبشكل كبير في مواجهة العجز في الموازنة العامة وتجاوز الكثير من الصعوبات المالية والخدمية.

وفي خطوة تصعيدية جديدة تندرج ضمن الحرب الاقتصادية المعلنة التي تشنها الميليشيات الحوثية على الحكومة اليمنية والشعب اليمني، قامت الميليشيات الحوثية الشهر الماضي بإصدار صكّ عملة معدنية مزيفة وفرض تداولها بدلاً من العملة الرسمية في مناطق سيطرتها، في انتهاك ومخالفة صريحة لكل القوانين والأعراف المالية والمصرفية. وتحذّر حكومة بلدي من تبعات هذا التصعيد اللامسؤول وما يترتب عليه من تعقيد وإرباك في تعاملات المواطنين، والمؤسسات المالية، والمصرفية داخليا وخارجيا، والذي يقود إلى مزيد من الانقسام في الاقتصاد اليمني وتقويض سلامة القطاع المصرفي، ولا يخدم تحقيق السلام.

وتجدد حكومة بلدي التزامها بتعزيز التعاون ورفع مستوى الشراكة والتنسيق لتسهيل عمل كافة الوكالات والمنظمات الإنسانية والإغاثية العاملة في اليمن. وتشدد على أهمية نقل المقرات الرئيسية لوكالات ومنظمات الأمم المتحدة إلى العاصمة المؤقتة، عدن، حتى لا تظل خاضعة لابتزاز وإرهاب الميليشيات الحوثية، وبما يضمن وصول المساعدات إلى كافة المناطق اليمنية المحتاجة بدون تمييز. كما نؤكد مجدداً على أهمية مصارفة أموال الدعم الإنساني عبر البنك المركزي اليمني حيث ستسهم مثل هذه الخطوة بشكل كبير في إسناد جهود إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على قيمة العملة وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

ختاما، إن الصورة القاتمة للوضع الإنساني الراهن في اليمن تحتاج لمضاعفة أوجه الدعم من قبل المجتمع الدولي للتخفيف من المعاناة الإنسانية ومواجهة الأزمات في مختلف الجوانب. وفي هذا الصدد، تتطلع الحكومة اليمنية إلى المبادرة بعقد مؤتمر المانحين لحشد التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن للعام 2024. وتدعو الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة للتبرع بسخاء لدعم هذه الخطة بالشكل الذي يفي بحجم الاحتياجات الإنسانية القائمة. وتدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإبقاء الوضع الإنساني في اليمن على قائمة أولوياته في ضوء تعدد الأزمات الإنسانية حول العالم.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/35.